



مجلة الدراسات والبحوث القانونية دورية علمية أكاديمية سداسية محكمة (مصنفة C) ، تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر

Legal deposit 2016-293 الإيداع القانوني

EISSN 2676-1688 الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN 2437-1084 الترقيم الدولي

المسيلة في: 2021/06/20

رقم: 19/م.د.ب.ق/2021

إشهاد بالنشر

يشهد السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن:

الدكتور: عبد الله زيري – كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

قد نشر له بحثا بعنوان:

" المجتمع المدني في الجزائر: بين المضمون التطوعي والغاية السياسية "

في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد (6) - العدد (2) الصادر شهر جوان 2021.

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس التحرير
رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية
الأستاذ الدكتور / الطيب بلواض

العنوان البريدي: السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية (JLSR)

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، ص ب: 166 اشبيلية المسيلة – الجزائر.

الهاتف: 035.54.05.05 (00213)

البريد الإلكتروني للمجلة: jlsr@univ-msila.dz

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/461>



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



م د ب ق



JLSR

Mohamed Boudiaf University, Msila
Faculty of Law and Political Sciences



مجلة الدراسات والبحوث القانونية

دورية دولية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث العلمية في القانون

تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون
والأسرة والتنمية الإدارية بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

المجلد 6 العدد 2 - جوان 2021

التفقيم الدولي: ISSN : 2437-1084
التفقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2676-1688
الإيداع القانوني: 2016-293

17

مجلة الدراسات والبحوث القانونية
Journal of Legal Studies and Researches

Journal of Legal Studies and Researches

International, Scientific, Refereed Journal of Law

Issued by Laboratory of Studies and Researches in Law, Family, and Administrative
Development, Faculty of Law and political Sciences, Mohamed Boudiaf University, Msila,
Algeria

Volume 6 Issue 2 - June 2021

ISSN: 2437-1084
Legal deposit: 2016-293
Eissn: 2676-1688

17

مجلة الدراسات والبحوث القانونية

دورية دولية علمية أكاديمية سداسية محكمة ومصنفة (ج) (C)، تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الإدارية، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر

| | | |
|---|---|-------------------------------------|
| Legal deposit 2016-293 الإيداع القانوني | EISSN 2676-1688 الترقيم الدولي الالكتروني | ISSN 2437-1084 الترقيم الدولي |
|---|---|-------------------------------------|

المجلد 6 العدد 2

موقع المجلة على الانترنت:

<http://www.univ-msila.dz/jlsr>

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/461>

البريد الالكتروني للمجلة:

jlsr@univ-msila.dz

العنوان البريدي:

السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث القانونية (JLSR)

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الإدارية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف. ص ب: 166 اشبيليا – المسيلة – الجزائر.

الهاتف: (00213) 035.54.05.05

البريد الالكتروني للمجلة: jlsr@univ-msila.dz

Adresse:

Editor in chief Journal of Legal Studies and Researches
Laboratory of Studies and Research in Law, Family, and Administrative
Development, Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Boudiaf
University, M'sila, Algeria
Tél/Fax: (00213) 035.54.05.05
E-mail: jlsr@univ-msila.dz

الرئيس الشرفي للمجلة:
أ.د/ بداري كمال
مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

رئيس التحرير:
أ.د/ الطيب بلواضح

أمانة التحرير:
د/ ابراهيم رابعي (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ مسعود رويصات (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ محمد الطاهر بلموهوب (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ ياسين مقدم (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ العمريّة بوقرة (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ عادل ذبيح (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)

التدقيق اللغوي:
د/ العربي عبد القادر (اللغة العربية)، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)
د/ حورية ميهوي (اللغة الأجنبية)، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر)

السكرتارية:
أ/ بحاش هجيرة

الإخراج الفني:
د/ محمد جمعي

شروط النشر:

- تستقبل المجلة البحوث والدراسات الأكاديمية العلمية في مختلف مجالات القانون، وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من قبل المختصين، و لجنة الخبراء.
- تقدم البحوث المقدمة للنشر لتقويم أولى من قبل هيئة التحرير لتحديد مدى التزامها بتعليمات النشر.
- يلتزم أصحاب البحوث والدراسات الأكاديمية العلمية بالقواعد التالية:
- أن يكون البحث في نطاق اختصاص المجلة وأن يتسم بالجدية والإضافة.
- أن لا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى أو جزء من بحث علمي، أو دراسة أكاديمية.
- أن تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية و الإنجليزية ، كما تتضمن اسم الباحث (الباحثين) ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، والبريد الإلكتروني.
- كما تتضمن ملخصات باللغة العربية وباللغة الإنجليزية في حدود 6 أسطر.
- يعكس الملخص مجمل أفكار البحث دون التطرق للتفاصيل الدقيقة، فيه يركز الباحث على هدف البحث أي الغاية منه (مشكلة البحث المطروحة)، ومنهجية العمل المتبعة، كذلك عرض لأهم النتائج الرئيسية المتوصل إليها.
- على الباحث تفادي احتواء الملخص على: تهميش أو إحالة لمرجع آخر؛ استخدام المختصرات وإشارات الإعارة (... إلخ)؛ إدراج جملة غير كاملة؛ استخدام المصطلحات الغامضة؛ استخدام أي نوع من الأشكال، الجداول أو الإشارة إليها.
- تكتب بعد كل ملخص الكلمات الدالة للبحث.(Keywords) على أن لا تتجاوز 5 كلمات.
- يجب أن تتضمن مقدمة المقال على: تمهيد مناسب للموضوع، الإشكالية، الفرضيات (إن وجدت)، أهداف البحث، المنهجية المتبعة والمخطط العام للبحث (يفضل التقسيم الثنائي أو الثلاثي للمادة العلمية إلى محاور..
- تتضمن خاتمة المقال: خلاصة لموضوع البحث، أبرز النتائج الرئيسية المتوصل إليها، المقترحات وآفاق البحث إن وجدت. (بنفس التنسيق المعتمد لنص المتن).
- يجب أن يكون المقال متسماً بالدقة والسلامة اللغوية، (بحيث يجب أن لا يتعدى المقال 20 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات بهذا الحجم المحدد في النموذج أو قالب المجلة)
- يجب على المؤلف عدم الكتابة في رأس و تذييل الصفحة مطلقاً.
- تمتلك المجلة حقوق نشر البحوث المقبولة فيها للنشر، ولا يجوز نشرها لدى جهة أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من المجلة.

- لا تقبل المقالات التي لا تحترم شروط النشر.
- لا تعبر المواد المقدمة للنشر إلا عن آراء أصحابها.
- لا ترجع الموضوعات لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المجلة غير مسؤولة عن أي إخلال بقواعد الحماية الفكرية.
- يجب على المؤلف أن يتبع الارشادات في دليل وتعليمات المؤلف.
- يرسل المؤلف خطاب التعهد ليريد المجلة مضمي.
- يجب أن ترسل البحوث حصرا على الرابط الخاص بمجلة الدراسات والبحوث القانونية على منصة المجلات العلمية الجزائرية التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/461>

- الهوامش والمراجع:
- ترقم المراجع تسلسليا حسب ظهورها في نص المتن، وتكتب الهوامش والمراجع بطريقة آلية وتعرض في آخر المقال (End of Document) بالترتيب التالي:
- المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.
- الأطروحات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.
- المقالات: لقب واسم المؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات؛
- المداخلات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛
- المواد القانونية: المادة/ المواد (xx): نوع الوثيقة (الاتفاقيات الدولية، الدستور، القانون العضوي، القانون العادي، الأوامر، المراسيم، اللوائح والتعليمات...)، رقم الوثيقة، تاريخ الوثيقة، مضمون الوثيقة، الجريدة الرسمية (ج.ر)، العدد والتاريخ الذي صدرت فيه، الصفحة (ص)/ الصفحات (ص ص).
- الأحكام والقرارات القضائية:
- ذكر الجهة القضائية المصدرة للحكم/ القرار، الغرفة صاحبة الاختصاص (الغرفة الاجتماعية، الجنائية، المدنية) ...، رقم الملف، تاريخ الحكم/ القرار، ذكر أطراف النزاع، مصدر القرار (عنوان المجلة، رقم العدد وتاريخه)، الصفحة (ص).

مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة) ، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[http://adresse complète \(consulté le jour/mois/année\)](http://adresse complète (consulté le jour/mois/année))

الافتتاحية

بمعون الله وبمحمده تكللت جهود طاقم مجلة الدراسات والبحوث القانونية بتصنيفها ضمن المجالات المعتمدة والمصنفة وفقا للقرار الوزاري رقم 442 المؤرخ في 22 أفريل 2021 الذي يحدد قائمة المجالات العلمية الوطنية من صنف "ج"، وهذا يرجع الى جهود كل المساهمين من قريب او من بعيد في اثناء المجلة وترقيتها، وبهذه المناسبة لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والامتنان الى الهيئتين العلمية والاستشارية للمجلة دون ان ننسى كل الباحثين الذين لولا مساهماتهم لما ارتقت المجلة الى هذا المصاف. وكذا طاقم تحرير المجلة، ونحن يا ذن الله مصممون على مواصلة العمل لتحقيق المزيد من التقدم والوصول بالمجلة إلى أفضل التصنيفات الدولية.

هذا وقد احتوى هذا العدد الذي بين ايديكم (المجلد 6 العدد 2) على مجموعة من المقالات ذات البعد الوطني والدولي، وكذا مقالات تتناول الواقع المعاش بالتحليل والاستشراف، ولعل أهم المواضيع هي كوفيد والتقاضى الالكتروني... حيث وبسبب جائحة كورونا فرض على العالم استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات وأطر الحياة.

هذا ونهيب بالباحثين الذين يودون نشر بحوثهم في المجلة أن يحرصوا على الالتزام بدليل وتعليمات المؤلف وشروط النشر حتى يتسنى تقديم الأفضل والاجود من البحوث والدراسات للقارئ الكريم.

رئيس التحرير

أ.د/ الطيب بلواضح

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| الافتتاحية | 9 |
| التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات بن عيبد عبد الغني - جامعة أكس مرسيليا، فرنسا بضياف هاجر - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان | 13 |
| حدود المنافسة في الإجراءات الخاصة ذات النمط المستعجل والسريع في مجال الصفقات العمومية عشاش حمزة، خضري حمزة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة | 32 |
| إدارة التأمينات لمصلحة الغير - وكيل التأمينات في القانون المدني الفرنسي نموذجًا - يوسف تبوكيوت، يزيد دلال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان | 48 |
| الحماية القانونية لحق الطفل في الجنسية في ظل الأمر 05-01 المعدل والمتمم للأمر 86-70 المتضمن قانون الجنسية عمارة عمارة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة | 67 |
| الرقابة الدولية على تنفيذ اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مبروك جنيدي - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة | 82 |
| مكانة الرقابة على دستورية القوانين في ظل القواعد الدستورية المتبعة في دول المغرب العربي: الجزائر، المغرب، (نموذجًا) بن لقريشي مصطفى - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة | 102 |
| المواجهة الجنائية لظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة خلفة سمير - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعرييج | 118 |
| التدريب ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كمال بوبعاية، السعيد براج - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة | 138 |

| | |
|-----|---|
| 153 | جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الاسباب وسبل المواجهة زريق نفيسة، مقدم الياسين - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 171 | أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية محمد الطاهر عديلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 186 | دور الجودة كشرط موضوعي في جودة الاختراع عبد الصمد ريمة، مصبور جلييلة - جامعة باتنة 1 |
| 201 | المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية عبد الله زبيري - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 216 | تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد 2011 عبر ثلاثية: الربيع، الهوية والمساواة زروقة اسماعيل - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 229 | الوضع القانوني لللاجئ البيئي حمود صبرينة، خلفه نادية - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 |
| 249 | التوسع في تجريم أفعال الفساد بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته دخان آمال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 269 | ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها قسمة محمد - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 283 | آثار تنفيذ عقد الوكالة المحفزة في ظل المرسوم 18-199 المتعلق بتفويضات المرفق العام عبد العالي حفظ الله، فواز الجلط - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 298 | الفترة الأمنية كآلية لتكريس قوة الحكم الجزائري وفقا للتشريع الجزائري بن يونس فريدة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 316 | حق ذوي الإعاقة في الوصول للمعلومات: المعلومات الوقائية من كوفيد 19 نموذجا هاجرة بومناد - كلية الحقوق بجامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت |
| 334 | حدود تدخل القاضي المدني لإعادة التوازن المالي للعقد مصدق فطيمة الزهراء، بقة عبد الحفيظ - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |

| | |
|-----|--|
| 348 | دور المواطنة في تعزيز الأمن المجتمعي في ظل التطورات الإعلامية الراهنة كليوات السعيد، شطاب كمال - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 359 | السلطات المستقلة في مجال الإعلام في القانون الجزائري والقانون الفرنسي-دراسة مقارنة زهام عبد الله - كلية الحقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف |
| 379 | مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إرساء قواعد دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية ليلي بن حليلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 397 | تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كآلية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء قانون 10/11 عزة بوعيسي - جامعة مولود معمري، تيزي وزو محمد بلعسل - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 417 | كوفيد 19 وتأثيره على عقود النقل معداوي نجية - كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، البليدة |
| 434 | خلفيات الهوية السياسية الأمريكية حورية ميهوبي - جامعة المسيلة |
| 445 | التطبيق لعدم الإنفاق في قانون الأسرة الجزائري هشام ذبيح - المركز الجامعي سي الخواس بركة |
| 463 | المنظومة الأمنية الأوروبية الجديدة: تحول الأدوار وتجديد المهام فاتح النور رموني - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 477 | الاتجار بالأطفال... قراءة تحليلية للميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل الإفريقي لعام 1990 عبد اللطيف دحية، محمد مقيرش - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة |
| 492 | حق النفاذ إلى المعلومة قاعدة أساسية في النظام الديمقراطي والحكم الرشيد كسال عبد الوهاب - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2 |

المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية

Civil Society in Algeria ... between the Voluntary Content and the Political Goal

عبد الله زبيري

جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdallah.zoubiri@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/20

تاريخ القبول: 2021/05/26

تاريخ الاستلام: 2021/04/25

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية دراسة واقع المجتمع المدني ، في مرحلة فاصلة تعرفها الجزائر في تغير جوهري مس المجتمع وبعض أبنيته من علاقات اجتماعية ،اقتصادية ،سياسية وثقافية و تحليل الإطار الذي يحكم عمل هذه المنظمات ورصد أبرز التطورات السياسية في محاولة لصياغة مشهد سياسي جديد ،مع التركيز على الأدوار المنتظرة من المجتمع المدني في الراهن السياسي وتجاوز وظيفته التطوعية في تثبيت القيم الايجابية للمجتمع و المساهمة في التنمية و ترسيخ الثقافة التشاركية في أعمال التضامن والعمل الخيري التطوعي، مما مكن من رؤية تغيرات في المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني وقيامه بالمبادرات الذاتية وتقديم المقترحات وهي محاولة أيضا لرصد أدواره وتوسع نفوذه وآليات تأثيراته السياسية .

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، العمل التطوعي، أجيال المجتمع المدني، التحديات السياسية.

Abstract:

This research paper tries to study the reality of civil society, in a watershed stage that Algeria knows about a fundamental change affecting society and some of its structures of social, economic, political and cultural relations, analyzing the framework that governs the work of these organizations and monitoring the most prominent political developments in an attempt to formulate a new political scene. This made it possible to see changes in principles as part of the development of civil society and its self-initiatives and proposals. Also an attempt to monitor his roles, the expansion of his influence, and the mechanisms of his political influence.

Key words: civil society, voluntary work, generations of civil society, political challenges.

1. مقدمة :

يعد المجتمع المدني من أهم الموضوعات، إثارة للجدل بين العلماء والمفكرين لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الإيديولوجية هذه الاختلافات لا تزال مصدرا خصبا للباحثين والمنشغلين بهذا المجال منذ حقبات تاريخية طويلة¹.

لهذا أصبح هذا المفهوم رهانا نظريا، حث على انبعاث جديد لأكثر من حقل معرفي، فكانت السوسيولوجيا واحدة من تلك الحقول ولعل ابرز ما أكد عليه هذا المفهوم هو تحدي انفتاح حقول المعرفة على بعضها البعض خصوصا الاقتصاد السياسي والتاريخ والعلوم السياسية².

وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصيغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمت متعددة.

فكانت لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى الأزمات المتتالية التي شهدتها دولة الرفاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية، هي التي أدت إلى بلورة وتكوين مفهوم المجتمع المدني³.

مع هذه التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي والإقليمي شهدت منظمات المجتمع المدني أيضا تغيرات في أدوارها وأنشطتها وذلك بالارتباط مع سياق التطورات السياسية في مجتمعاتها والتي عرفت ظهور فاعلين جدد داخل هذا النسق، خصوصا المدافعة عن حقوق الإنسان والمشاركة في عملية التحول الديمقراطي وصنع السياسات العامة.

إضافة إلى التطورات التي شهدتها العالم الحديث وساهمت العولمة بشكل مباشر في تفعيل حركة المجتمع المدني وتكثيف نشاطه باستخدام أدوات ووسائل جديدة خاصة القضايا والمشاكل التي جاءت بها مثل حماية البيئة من التلوث وموضوعات الفقر والهجرة ومشكلات اللاجئين⁴.

والجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمعزل عن محيطها ولم تسلم من موجة التحول الديمقراطي، حيث أرغمت على مواكبة تغيرات على مستوى البناء الاقتصادي والسياسي وتحسدت في مجموعة الإصلاحات التي فتحت المجال السياسي، ومكنت من تشكيل الجمعيات التي شملت مختلف أوجه الأنشطة الموجودة في

المجتمع، ودخلت بذلك مرحلة جديدة من العمل الجماعي المنظم وجدت خلاله بعض القوى الاجتماعية والفكرية فرصة للمشاركة في الحياة الاجتماعية السياسية.

حيث برزت اتجاهات عدة، تهدف إلى التغيير والتجديد، خاصة في الوضع السياسي الذي أدى في مرات عديدة إلى التصادم، وكانت بداية التسعينيات من القرن الماضي محطة فاصلة عجلت إلى ارتياد هذا الفضاء الفكري المشروع والأخذ بفرضية المجتمع المدني وتشغيلها في تحليل الواقع السياسي والاجتماعي⁵ ومن مظاهره ميل أغلبية القوى السياسية في الجزائر إلى العمل المجتمعي ونشر ثقافة سياسية من خلال إنشاء بنية صلبة لما أصبح يعرف في الخطاب السياسي بمنظمات المجتمع المدني التي أضحت رهانا جديدا على إحداث عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الأدوار الجديدة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي بمثابة نافذة تسمح بفتح حوارات ونقاشات جديدة حول الواقع السياسي الراهن والتحديات المستقبلية ويمكننا تناوله من خلال الخطوات الآتية:

2. قراءة في التأصيل التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

هناك أكثر من نقطة بداية، لدراسة مفهوم المجتمع المدني، ولا يمكننا إهمال عصر النهضة و التنوير ونحن إزاء هذا المفهوم، إذ يصح اعتبار هذا العصر منطلقا لدراسة مفهوم المجتمع المدني، حيث اهتم اغلب الدارسين بهذه الحقبة و أصبح تقليدا مهيمن، لكن هناك مسارات بحثية أخرى، وهي بدائل معرفية وتاريخية تعترف بوجود أكثر من بداية للمجتمع المدني في تاريخ الفكر الإنساني وهي متعددة ومختلفة وربما متناقضة⁶. ومن هنا فان خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة لم يتم دفعة واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن بثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وعلاقتهم بالسلطة السياسية .

و تعد مدرسة العقد الاجتماعي من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وتعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه، بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

و يمكننا أن نلخص أهم إسهامات نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني بالتركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى، حاولت بكيفية جذرية وضع آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوربية هذه القيم هي:

- قيمة الفرد المواطن: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.

- قيمة المجتمع المتضامن: المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

- قيمة الدولة ذات السيادة: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعة ومقبولة⁷

أما أطروحة آدم فرجسون تعتبر نقطة تحول في مفهوم المجتمع المدني، حيث لخص أطروحته الرئيسية في كتابه الصادر سنة 1767 "مقال في تاريخ المجتمع المدني"، وأشار بأن كل المجتمعات البشرية مرت بمسار حضاري طبيعي، يتجلى ذلك في الانتقال التدريجي من الأشكال الخشنة للحياة الوحشية البربرية إلى مجتمع متحضر متمدن، أهم علامات تحضره انتشار المبادلات التجارية، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل، وظهور التكتلات الصناعية الحرفية واليدوية، كما ظهر في نفس السياق كتاب "توماس باين" سنة 1791 حول حقوق الإنسان، دعا فيه إلى تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يجب أن يدير بنفسه شؤونه الذاتية مدافعا في نفس الوقت على مبدأ حكومة بسيطة غير مكلفة ولا تقتضي فرض ضرائب كبيرة تصبح سببا في تفجير ثورات وحروب غير مجدية⁸

إن الجهد التنظيري الضخم الذي بذله فلاسفة عصر الأنوار، لن يجد له صدى في التفكير الهيجلي والماركسي، وكان "هيجل" (1770-1831) واحدا من أعظم الفلاسفة تأثيرا في جميع العصور، حيث يعتبر أول من تحدث بصراحة عن الفصل بين ما هو سياسي وما هو مدني. ففي كتابه "فلسفة الحق" (1821) يميز هيجل بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري والاقتصادي القائم على أساس الربح، وهذا كله من أجل أن يسعى المجتمع المدني لرفع المجتمع الكلي إلى التنظيم والتوازن، ولذلك يلح هيجل على مكانة ودور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني⁹

و الملاحظ أن دعوة هيجل إلى دولة قوية مقابل مجتمع ضعيف، جاء في سياق تأخر ظهور الدولة في ألمانيا، حيث كان منشغلا بالبحث عن دولة تكون قادرة على تجاوز التأخر التاريخي والهوة الفاصلة بين الدولة الألمانية ومثيلاتها من الدول الأوروبية، التي قد أنجزت ثورتها الأولى خاصة في فرنسا وإنجلترا، ولكن هذا

الاعتراض لا يمنع مع ذلك من ملاحظة وتسجيل التصور السلبي، والنظرة المتعالية التي استقبل بها مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الهيكلية.

فقد كان المجتمع المدني لدى هيجل يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية¹⁰ وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة و هو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك.

أما الإسهام الماركسي فالشائع بالنسبة للدراسات والأبحاث التي حاولت تقييم هذا الفكر بخصوص فرضية المجتمع المدني، هو التركيز على ضعف هذا الإسهام وتواضعه، إذا ما استحضرنّا الأفاق الفكرية والإشكالات الفلسفية والسياسية، التي كانت توجه التفكير الماركسي ففكرة المجتمع المدني في نهاية الأمر فكرة تطورت في حضن الفلسفة السياسية الليبرالية وماركس نفسه فضل استعمال مفاهيم أخرى، أمّا أقدر على تحليل المجتمع وفهم آليات ومنطق اشتغاله.

غير أن هذا التوجه لم يمنع مع ذلك مفكرين آخرين تبنا التحليل الماركسي جملة وتفصيلا من إعادة الاعتبار لهذا المفهوم، بل وإعطائه أبعادا جديدة ودلالات مغايرة¹¹

وهذا ما سيقوم به الفيلسوف والمفكر الايطالي أنطونيو غرامشي، رغم مساهمة الفكر الماركسي في صياغة رؤية فلسفية سياسية متطورة، فمفهوم المواطن والمجتمع المدني ستظل حاضرة في اهتمامات هذه المنظومة، حيث قام أنطونيو غرامشي (1891-1937) "بنقل فضاء مفهوم المجتمع المدني إلى البنية الفوقية ويشير إلى البنية الثقافية الإيديولوجية ومؤسساتها، كالنقابات والأحزاب ووسائل الإعلام.

وعكس هيجل وماركس، يعطي غرامشي للنخبة المثقفة دورا كبيرا في الدفاع عن المجتمع المدني، ويجعله يتموقع بين الدولة والقاعدة الاقتصادية وفضاء للتنافس الإيديولوجي، الملاحظ أنه لم يكن اهتمام أنطونيو غرامشي لمفهوم المجتمع المدني غاية في حد ذاته، بل كان يندرج في إطار إشكالية أعم وأشمل، تتعلق بالبحث في كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية في دولة غربية رأسمالية هي إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين¹².

أما في السوسيولوجيا المعاصرة لم تتداول مفهوم المجتمع المدني بكيفية واضحة، إلا في العقود الأخيرة خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب السياسية، بحيث شكل هذا المفهوم عنصرا أساسيا، في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق وآليات اشتغال الحقل السياسي.

وتأسيسا على أفكار منظري العقد الاجتماعي ومن بعدهم هيجل وماركس، ثم قرامشي بخصوص المجتمع المدني، تذهب إحدى التعريفات المعاصرة إلى أن المجتمع المدني يعتبر فضاء للتفاعل الإيجابي ما بين الدولة من ناحية والمجال العام بما يضمنه من تنظيمات طوعية من جانب آخر، والسوق بما يشمل من شركات خاصة من جانب ثالث، ويصلح هذا التعريف لكافة المجتمعات التي تحتوي على تنظيمات تقع ما بين الدولة والعائلة.

وبخصوص التجربة العربية لم تكن المجتمعات العربية بمعزل عن هذه التيارات الفكرية وهذا الجدل العالمي الدائر حول الصحة المفهومية لمعاصرة للمجتمع المدني، فإذا كانت الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي في العالم قد ترجمتها عودة المجتمع المدني مرة أخرى إلى الحياة السياسية والاجتماعية وحقل الصراع الإيديولوجي على الصعيدين المحلي والعالمي، فإن المجتمعات العربية كانت جزءا لا يتجزأ من هذا الكل العالمي، ومتأثرة أيضا بهذا التيار الذي يدفع إلى خلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.

فقد ورد ذكر المفهوم عند كل من الفارابي وابن خلدون، خاصة الأخير الذي تحدث عن (أهل الدولة) في مقابل (أهل العصبية، أي أهل الحكم و السياسة في مقابل أهل الحرف والصنائع والطوائف والفرق، و من ثم فقد وجد تاريخيا في إطار المجتمع العربي، هو ذلك المجتمع (الأهلي) لوصف مظاهر تلك العلاقة بين البشر الذين ينتجون أنماطا من العمل و النشاط الاقتصادي والتبادل السياسي والثقافي والاجتماعي، وبين الدولة بكونها هيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات البشر في المجتمع¹³.

إن هذا التصور في التاريخ العربي يوازي ويقارب إلى حد كبير مفهوم المجتمع المدني في صورته الحديثة ومن حيث دلالة استقلاليته عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو وسطية، والتي تركز من خلالها النشاط المدني بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة كل تلك التنظيمات الوسيطة كانت تقوم بوظائف أهلية عديدة بمعزل عن السلطات والهيئات الحاكمة، كما أنها كانت تعبيرا سياسيا عن الهيئة الحاكمة ومؤسساتها، إضافة إلى ذلك كانت هناك الأوقاف ومؤسسات البر والخير التي تثبت أن المجتمع العربي كان زاخرا بالمؤسسات، التي نسميها الآن بالجمعيات الأهلية.

3. المجتمع المدني... رؤى تجديدية معاصرة:

أخذ المجتمع المدني منحى جديدا من خلال فاعليته ونشاطاته، وأصبح ضرورة سياسية و تنموية وواحدة من العلامات البارزة في قدرته على التكيف و الاستمرارية في هذا السياق بدأ الاهتمام المكثف بدراسة

المجتمع المدني ودلالاته، فبعد أن استحوذت الدولة ولفترة طويلة على اهتمام الباحثين والمفكرين، بدأ اهتمامهم ينصب على اكتشاف الممارسات الاجتماعية مثل "الحركات الاجتماعية والطلابية والنسوية"، وأخذت هذه المواضيع مكان الصدارة في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة¹⁴.

ومع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرح قضية تركز السلطة السياسية وإن الحركة الجماعية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي و مع دراسات غرامشي عن المجتمع والمثقفين بدأ التحول في الاهتمام الفكري من الدراسات حول الانثروبولوجيا واللسانيات وصولاً إلى الاستومولوجيا، التي أعادت الاعتبار المعرفي بمواجهة الايدولوجيا، وصولاً إلى التركيز على الرأسمال الرمزي وإعادة الاهتمام بالفاعلين الاجتماعيين، هذه التطورات وما رافقها من اهتمام واسع بحقوق الإنسان وحرياته، قد جعل من الديمقراطية أحد مرتكزات الفكر الاجتماعي المعاصر الذي أعاد إلى الواجهة اكتشاف المزايا الجديدة للمجتمع المدني من خلال دلالاته وراهنه الفكري والسياسي¹⁵.

4. مفهوم المجتمع المدني:

إن الاستقصاء التاريخي والنظري لمفهوم المجتمع المدني في الثقافة الغربية والفكر العربي والصياغات التي حاولت مختلف المدارس إعطاءها للتعبير عن المجتمع المدني كلها ساهمت بمؤشرات هامة، وعناصر متقاربة للتعريف به و رصد تطوره عبر مراحل مختلفة من التاريخ حتى تبلور بالصيغة الحالية¹⁶.

أما من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع متفق عليه بين الباحثين والمحللين حول تعريف المجتمع المدني، رغم ذلك بالإمكان ومع مجموعة من التعاريف الإجرائية والتي تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بالاتفاق بين الباحثين، ويعرف المجتمع المدني بأنه:

- جملة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح شركات القطاع الخاص، أي هو عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية¹⁷.

- مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس إليها باختبارهم، وينشطون من خلالها، لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية وعامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها¹⁸.

- ويعرف المجتمع المدني بوصفه ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية و يمارس فيه الحكم، على أساس أغلبية سياسية و تحترم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية والاقتصادية

و الثقافية في حدها الأدنى ،على الأقل أنه المجتمع المدني الذي تقوم فيه " دولة المؤسسات "بالمعنى الحديث للمؤسسة ، البرلمان و القضاء المستقل و الأحزاب و النقابات و الجمعيات¹⁹ .

ونستخلص مما سبق المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. للمجتمع المدني نتائج أهمها: الثقة الثقافية، والمرونة. ويعتبر تبني هذه القيم وإتباع السلوك الذي يتوافق معها هو إضافة لرأس المال الاجتماعي، وهو ما يوفر في النهاية الفعالية للمجتمع المدني²⁰.

بهذا يدخل ضمن المجتمع المدني طبقا للتعريفات السابقة أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند العضوية فيه على عوامل وراثية أو روابط عائلية، على هذا الأساس يكون أهم مكونات المجتمع المدني النقابات المهنية والعمالية، الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في حقل التنمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ووسائل الإعلام ومراكز البحوث والدراسات²¹.

5. أهم أجيال المجتمع المدني:

بما أن المجتمع المدني هو كيان اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي قائم على العقلانية والرشاد ويتكون من مؤسسات تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية وتمثل كافة شرائح المجتمع المختلفة، وتسهم إلى جانب السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع وفق معايير الكفاءة وسيادة القانون، ويمكن حصر منظمات المجتمع المدني في عدة أجيال يتصف كل منها بصفات تميزه عن الجيل الآخر²².

الجيل الأول: اهتم هذا الجيل من منظمات المجتمع المدني بالأعمال الخيرية باتجاه تخفيف آثار الفقر وتقديم خدمات الإغاثة كالأغذية والملجأ والعناية الصحية للمستفيدين مباشرة في أنحاء العالم فكانت ترصدها، ثم تقوم بتأمينها فورا.

الجيل الثاني: تطور بعد الجيل الأول وعرف المجتمع المدني في هذه المرحلة باسم المنظمات الرعائية والخدمية واتجه نحو توفير مختلف أشكال الرعاية الاجتماعية والخدمات للسكان، خاصة في سد بعض الثغرات في أداء سياسات الدولة في مجالي التعليم والصحة.

الجيل الثالث: ظهر هذا الجيل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لأجل تمكين المواطن واحتوائه في العمليات التنموية، و انتقلت إلى ادوار أكثر إيجابية حيث بدا سعيها في التأثير على السياسات وبعض المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الجيل الرابع: يعد احدث أجيال منظمات المجتمع المدني ،وقد اتفق الباحثون والنشطاء على تسميته بجيل المنظمات الحقوقية والدفاعية ،كانت بدايته في عقد الثمانينات من القرن الماضي ،تطور بشكل كبير من حيث الحجم والنشاط وارتبط أكثر بمفهوم الحقوق السياسية والمدنية ثم امتد إلى الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

6. المجتمع المدني والعمل التطوعي...الانتشار ورهانات التكيف:

يعد العمل التطوعي ذلك الجهد أو الوقت أو المال الذي يبذله الإنسان في خدمة مجتمعه دون أن يفرض عليه، ودون انتظار عائد مادي في المقابل. فالتطوع ظاهرة إنسانية إيجابية منتشرة في أغلب المجتمعات الإنسانية. فهناك منظمات تطوعية تقوم بالعديد من الأنشطة والمهام في سبيل خدمة القضايا الإنسانية والاجتماعية.

إن الدراسات الحديثة أثبتت أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها وإنما أيضاً عن طريق التكامل في الأدوار بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدراتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية²³.

ويعد المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات العربية التي تسود فيها قيم التضامن بين أفرادها ، حيث عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا، تجلّى ذلك في ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الجمعوية والمنظمات و كذلك النقابات المهنية، وكانت لها تداعيات كبيرة وتأثيرا مباشرا في التحولات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة التغيرات التي كان لها الأثر الكبير في ملامح بناء الدولة والمجتمع معا. فالانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية" حمل معه انتشارا واسعا لهذه الحركات والمنظمات بمشارب مختلفة وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة وشهدت الجزائر عبر تاريخها أشكالا متعددة من العمل التطوعي لعبت دورا فاعلا في تلبية احتياجاته، وقد مثل ذلك استثمارا للرصيد القيمي للمجتمع، جعلت من العمل التطوعي القيمة التي وحدت أفرادها في الكثير من الأزمات التي عاشتها²⁴.

وقد شكل ظهور منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتزايد عددها، وتنوع مجالات نشاطاتها، تعبيرا عن إرادة أفراد المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تحسيدا لقيمة العمل التطوعي و تعزيزا لقيم التضامن في مساعدة المحتاجين²⁵.

وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته الجزائر، تبنت اغلب منظمات المجتمع المدني الفاعلة خطابا سياسيا وتوزعت على الخريطة الحزبية، ومنها من التحقت بالسلطة، التي استطاعت تفعيل أغلبية الجمعيات الثقافية والنسوية ومنظمات حقوق الإنسان والهيئات المهنية في الحياة السياسية بغريزة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وأيديولوجية معنية.

وإذا كان أفراد المجتمع معرضون دائما للتأثر بالعملية السياسية، فإن البعض الآخر يتأثر بدرجة أكبر من غيرهم ويساهم في تزويد صناديق الاقتراع بأصوات أكثر مما تزودها به العامة من الناس، وفي حالة الجزائر يبدو المجتمع المدني ملحقا سياسيا، فأغلب الهيئات والمنظمات والجمعيات تتعاطى السياسة لفائدة أحزاب أو نخبة سياسية معنية وعادة ما يشغل القائمون على شؤون المنظمات المدنية مواقع متقدمة في الأحزاب السياسية أو في السلطة²⁶.

ويبقى المجتمع المدني في الجزائر الوعاء الحقيقي من خلال منظماته التي كانت، ظلا للحزب الواحد و أمده بالمناضلين، واليوم نشهد وضعاً مماثلاً يبدو فيه المجتمع المدني مجرد قاعدة خليفة للمجتمع السياسي، إلا أن الظروف العامة للبلاد أصبحت تتحكم في حركية المجتمع المدني التي أصبحت ذات طابع اجتماعي بعد أن كانت نخوية ثقافية ودينية في بداية الحياة الديمقراطية، أما الحركات والمنظمات التي أنشأت فكان انتشارها الجغرافي محدودا وذلك لأسباب مادية بحتة، مما يدل على أنها تأثرت أيضا بالواقع السياسي أكثر مما أثرت فيه، ففي المرحلة الأولى أصبح دور المجتمع المدني من خلال هيئاته ومنظماته القناة الفاعلة لتسهيل العمل الاجتماعي والترفيهي خارج دواليب السلطة، لأنه كان تحت السيطرة المادية والمعنوية

و فيما يخص المراحل اللاحقة، حاليا تعرضت كل الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية لعملية إعادة هيكلة حقيقية لتكييفها مع مستجدات الراهن السياسي، و أصبح المجتمع المدني في النهاية مجرد ظاهرة بسيطة الشكل معقدة المضمون، فهو إذن لا يملك حدود فاصلة مع الأحزاب و النخب السياسية وحتى الوزارات وبعض الهيئات الرسمية، ويبدو أحيانا مجرد ملحق لآلة كبيرة، تعمل على مراقبته و توجيهه عن بعد من طرف المعارضة السياسية أو حتى النظام نفسه²⁷.

7. التحديات السياسية للمجتمع المدني في الجزائر :

لعل من ابرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر وملامح تطره المستقبلي بدا من الانتخابات الرئاسية أو التعديلات الدستورية وحتى ملامح العملية السياسية كلها، تزداد أهميته في الجزائر بنضج منظماته وما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في تقرير مصائرهم ومواجهة كل السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وكذلك نتيجة دوره في نشر ثقافة سياسية ومجتمعية، وتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى التي تعرفها الجزائر حتى لا تترك حكرًا على مؤسسات الدولة، مما دفع بظهور قنوات جديدة تدعو إلى ضرورة دفع المجتمع المدني في الجزائر إلى تحديات جديدة وفاعلية أكثر، وبتوفير عدة مميزات تسمح له بلعب دور مؤثر في الحياة السياسية ومن أهمها .

1.7. بناء الثقافة الديمقراطية ونشر قيم المواطنة:

يعتبر المجتمع المدني الإطار الأمثل لتنشئة المواطنين علي القيم الديمقراطية في حياتهم اليومية وذلك بنشر التربية على المواطنة، من خلال قيم الحرية والمسؤولية، وكذا تدريبهم عمليًا على الممارسة الديمقراطية وإكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال نشاط هذه المنظمات، خاصة وأنها تضم في عضويتها آلاف المواطنين الذين اجتذبتهم إلى عضويتها، لما تقوم به من دور في الدفاع عن مصالحهم، أو تقديم خدمات لهم²⁸. ويلعب المجتمع المدني دورا هاما في التنشئة والتدريب على العملية الديمقراطية، من خلال العلاقات الداخلية لكل منظماته، والتي تنظمها لائحة داخلية أو نظام أساسي يحدد حقوق وواجبات الأعضاء وأسس إدارتها، وهي جميعا أمور ضرورية لأي ممارسة ديمقراطية و كلما أصبح المجتمع المدني أكثر ديمقراطية في حياته الداخلية، فإنه يكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع كله و بالتالي يكون أكثر قدرة على إكساب أفراد المجتمع للثقافة الديمقراطية²⁹.

2.7. ضمان الحقوق السياسية والمدنية للمواطن:

و تتمثل الحاجات في الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها بدون تمييز، والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

و هذه الميزة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد، وذلك بامتصاص حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي بالاعتماد على النهج السلمي في أدائه، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

3.7. تجسيد الثقافة السياسية وإدارة العملية الانتخابية:

أما نشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر فتتركز نشاطها السياسي على الممارسة وتجسيد ثقافة سياسية، قائمة على قيم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وتفعيل القانون، سيما بعد الاستقرار السياسي الذي أفسح المجال أمام ظهور العديد من منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجالات الحقوقية، أما فيما يخص دورها في العملية الانتخابية، فقد عرفت تطورا ملموسا خاصة عند إجراء سلسلة من الاستحقاقات الانتخابية، حيث لعبت أغلبية منظمات المجتمع المدني في الجزائر دورا مهما في عملية التوعية بالحقوق والرقابة على سير العمليات الانتخابية، والقيام بنشاطات متنوعة في الاستحقاقات الأخيرة الخاصة بالتعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية وفيما يخص الرقابة على الانتخابات، فإن منظمات المجتمع المدني بدأت تضطلع بدور يتطور بفعل الممارسة المستمرة والتقاليد المكتسبة في كل الاستحقاقات وأصبحت ترصد كل الخروقات والتجاوزات من أول مرحلة لإجراء أي استحقاق انتخابي إلى آخر عملية والمتمثلة في فرز الأصوات وإعلان النتائج.

4.7. صناعة وإنتاج القيادات الجديدة والنخب المؤهلة:

حيث تعتبر منظمات المجتمع المدني مخزنا للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء، وهذا كله يساعد على امتلاك فن القيادة، وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للنخب المؤهلة والقيادات المدربة من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية، لممارسة هذه المسؤولية³⁰.

8. خاتمة:

لعل المتغيرات الكبيرة التي عرفتھا الجزائر ومع تغير المجتمع وبعض أبنيتھ في علاقاته الاجتماعية الاقتصادية، السياسية والثقافية أصبح للمجتمع المدني أدوارا واسعة في تطوير المجتمع، بدء بمهامه الأساسية في العمل التضامني والتطوعي ومساهمته في نشر القيم المجتمعية السليمة، إضافة إلى صياغة وعي سياسي سليم وصناعة معرفة حقيقية بأدوارھ الجديدة، وبفضل هذه المنظمات المجتمعية بدأت هيكلة المجتمع وتنظيمه، حتى أصبح بعض أفرادھ قيادات برلمانية، وحتى وزراء في الحكومات المتعاقبة التي عرفتھا الجزائر.

حيث أن المجتمع المدني في الجزائر بات يتمتع برواج كبير في الخطاب السياسي، والاهتمام بدراسته يرجع إلى كونه يمر بمرحلة شديدة التميز بفضل ارتفاع مستوى الوعي الذي مكنه من اكتساب دورا متعظما، وتحليل دوره في العملية السياسية وتقييم مدى فاعليته مرهون بطبيعة علاقته بالدولة.

ويتأتى ذلك من خلال توفير شراكة هادفة بين النسق السياسي ممثلا في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني الذي يؤمن الحقوق اللازمة للأفراد والجماعات والذي يعد عاملا آخر من عوامل التدريب المدني والتنشئة ويساهم أكثر في نشر قيم الديمقراطية والمواطنة الواعية المسؤولة وبصياغة الأفكار السياسية السلمية التي يحتاج إليها المجتمع.

ولفهم دور المجتمع المدني في العملية السياسية وتجاوز العراقيل التي تحول دون ذلك، يجب تكثيف العمل المجتمعي، بإشراك كل شرائح المجتمع في تسيير الشؤون العامة، وإقرار سياسيات عامة فعالة عن طريق المشاركة السياسية كأسلوب لحياة أنجع.

9. الهوامش:

¹ محمد، زين العابدين، (2011)، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص22.
² الغيلاني، محمد، (2004)، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 08.

³ عمر عادل، (2019)، دور المجتمع المدني سياسيا، (07/04/2019) <http://mogadishucenter.com>
⁴ صالح سليمان، أسماء، (2013)، المنظمات غير الحكومية في ليبيا بين النظرية والتطبيق 1990 - 1998، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، ص 118.

⁵ الطيب، بلوصيف، (2013)، المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو- سياسية " الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص 03.
⁶ الغيلاني، محمد، محمد، (2004)، المجتمع المدني حججه مفارقاته ومصائره، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص10.

⁷ برونخي عمر، (2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص22.

⁸ مليكة، بوجيت، (1997)، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات، التفاعلات، الأبعاد، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص24.

- ⁹ ديلو، سنيفن ، (2003) ،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، ص379.
- ¹⁰ برنوكي عمر ،(2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص22.
- ¹¹ برنوكي عمر ، ،(2001)، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة الغربية والسوسيولوجية المعاصرة، محاولة في التركيب، فكر ونقد، عدد 37، ص25.
- ¹² عبد الله الحوزي،(2002) ، المواطنة والمجتمع المدني، مدارات فلسفية، العدد07، ص152.
- ¹³ هانتجتون ،صامويل ، (1993) هانتجتون صامويل ،الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع ،الكويت، ص09.
- ¹⁴ الصلاحي فؤاد عبد الجليل ،(2007) المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140-141 ، بيروت ، ص47.
- ¹⁵ مريزق ، هشام يعقوب ،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراجعية للنشر والتوزيع ،الأردن ، ص101.
- ¹⁶ مليكة ،(1997) ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات ، التفاعلات ، الأبعاد، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص47.
- ¹⁷ مريزق، هشام يعقوب ،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراجعية للنشر والتوزيع ،الأردن ، ص118.
- ¹⁸ حجازي عزت ، (1999) ، المجتمع المدني: تجربة مصر، المجلة الاجتماعية القومية ،المجلد 32، العدد03، مصر، ص54.
- ¹⁹ عابد الجابري محمد ،(1993) ، اشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي " المستقبل العربي، العدد 167، ص 5.
- ²⁰ مريزق، هشام يعقوب ،(2008) ،المدخل إلى علم الاجتماع ،دار الراجعية للنشر والتوزيع ،الأردن ، ص119.
- ²¹ محمد ،زين العابدين،(2011) ،مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح ،دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن، ص 30.
- ²² فتيحة ،اوهائية ،(2012) ،الاتصال الجمعي : إشكاليات نظرية ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر ، ص03.
- ²³ علي الطالب مبارك حفيظة طالبي ،(2018) ،العمل التطوعي و دوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري :الجمعيات الخيرية أمودجا مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع ،العدد 07 ، ص200.
- ²⁴ بلقزيز، عبد الإله (2001) ، في الديمقراطية والمجتمع المدني : مرآتي الواقع، مدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ، ص07.

- ²⁵ نزيهة ، خليل ،(2016) ، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني :دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة ،أطروحة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة ص143.
- ²⁶ إبراهيم، سعد الدين، (1992)، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات ،القاهرة، ص49.
- ²⁷ عنكوش محمد ،،(1998)، الحركات الجموعية :حركية تبحث عن مجتمع ، رسالة الأطلس.العدد199، ص04
- ²⁸ العلمي ، عبد القادر، (2005)، في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،ص176.
- ²⁹ سلامة حسن ،(2011) ، المجتمع المدني وبناء ثقافة الديمقراطية
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749758&eid=274>(07/10/2011)
- ³⁰ العلمي ، عبد القادر ، (2005)، في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (2005)، في الثقافة السياسية الجديدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ص 176.